الفصل الثامن

لغز «طارق»

* * حكمت محكمة الجنح فى باريس فى ١٨ فبراير ١٩٨٨ بالسجن عشر سنوات على الجزائرى «على توشنت»، المعروف باسم «طارق»، لدوره فى سلسلة التفجيرات التى شهدتها الأراضى الفرنسية فى صيف عام ١٩٩٥. وإذ أحاط الغموض أصلاً بقضية «طارق»، فإن السلطات الجزائرية زادتها غموضًا على غموض بإعلانها، قبل صدور الحكم عليه بأيام، أنها قتلته فى ٢٣ مايو العام ١٩٩٧، ولكنها لم تتعرف هويته سوى فى فبراير ١٩٩٨.

ترك «طارق» الجزائر إلى فرنسا، للمرة الأولى، بعد اضطرابات أكتوبر ١٩٨٨، وسجل لدراسة الهندسة الداخلية فى باريس، لأنه لم يكن لديه شىء آخر يفعله. ولكن لم تكد تمر سنة على هذه الاضطرابات، حتى بدأت الجزائر تعيش عهد التعددية الحزبية؛ إذا تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام ١٩٨٩ مستقطبة شريحة واسعة من مؤيدى التيار الإسلامى. وبعد ذلك بسنة، أى فى ١٩٩٠، عاد «طارق»، إلى بلده، وانخرط بشكل واسع فى النشاط الدينى؛ إذ كان يتردد بانتظام على حلقات العلم الشرعى فى مسجد «دار الأرقم»، القريب من منزله فى «حى الشرطة» (مثلما يطلق عليه عامة الجزائريين)، ويعرف الحى أيضًا باسم حى الرستمية لدى المعربين، أو شوفالييه (كما يعرف بين الفرنسيين). فى ذلك المسجد كان «طارق» يحضر خصوصًا دروس الشيخين «أحمد سحنون» و«محمد السعيد». وإذا كان ذلك جعل «طارق» محسوبًا على أقطاب تيار

«الجزأرة» الناشطين، انطلاقا من دار الأرقم، فإنه لم يمنعه من المشاركة بنشاط فى تجمعات جبهة الإنقاذ، الأمر الذى جعله معروفًا على نطاق واسع بين الإسلاميين، الذين كانوا يطلقون عليه اسم «سيد على»، نسبة إلى اسمه «على» على ما يبدو.

لكن «طارق» لم يبق فى الجزائر طويلاً؛ إذا انتقل مجددًا إلى فرنسا بعد أحداث يونيو ١٩٩١، التى شهدت قمعًا داميًّا لأنصار «الإنقاذ» المعتصمين فى بعض ساحات العاصمة، وانتهت باعتقال قادة هذه الجبهة.. فى باريس أخذ «طارق» اسمًا جديدًا هو «مراد عبادى»، وسكن عند شقيقة له، تعيش فى العاصمة الفرنسية، قبل أن يلحق به شقيقه «دحمان».

لم تكن حياة «طارق» فى فرنسا مختلفة كثيرًا عن حياته فى الجزائر؛ إذ صار من الناشطين الإسلاميين الكثيرين، الذين يعملون فى فرنسا لمصلحة «الإنقاذ». وفى إطار نشاطه الإسلامى، كان «طارق»، يلقى دروسًا فى المساجد، مثل: مسجد ميرا (إمامه الشيخ عبد الباقى صحراوى)، و«الدعوة»، و«ايفرى».

كان «طارق» من أوائل الذين أيدوا العمل المسلح، بعد إعلان السلطات الجزائرية وقف الانتخابات، وحل «الإنقاذ» فى بداية ١٩٩٢، وباشر العمل فورًا على تنظيم شبكات دعم لـ «المجاهدين» فى الجزائر، وهو تعبير مطاط، كان يشمل فى بادئ الأمر كل من حمل السلاح ضد الحكم الجزائرى.

وكان طارق يدعى أمام إسلاميين جزائريين عديدين فى تلك الفترة أنه يعرف موظفًا فى السفارة الجزائرية فى باريس اسمه «الخطيب»، وأن الأخير «يكره» النظام، ولكنه لا يريد إعلان موقفه علنًا لأن ذلك سيسبب قطع مورد رزقه. وتسببت تلك العلاقة فى قطيعة بين «طارق» وبين إسلاميين من منطقته، يعيشون فى فرنسا، ولم يكتف طارق بالإصرار على مواصلة علاقته مع ذلك الشخص، بل طورها لاحقًا إلى مسئول أرفع مستوى منه، يدعى محمود سوامس (يعرف

باسم «حبيب»)، وبات يفتخر علنًا فى أكتوبر ١٩٩٢، بعلاقته بـ «مسئول رفيع» فى الاستخبارات الجزائرية «يكتم إيمانه» ومستعد لأن يمد المجاهدين، بمعلومات تساعدهم. وفى هذا الإطار.. فإنه أعطى «طارق» ملفًا بأسماء شخصيات جزائرية، ذات اتجاه علمانى، تتردد على فرنسا. وضم هذا الملف المزعوم - إضافة إلى أسماء العلمانيين الجزائريين وأرقام هواتفهم - عناوين أصدقاء يترددون عليهم. ومن بين الذين وردت معلومات عنهم فى هذا الملف المزعوم «سعيد سعدى» و«خليدة مسعودى» و«بوجدرة» و«رشيد ميمونى»، إضافة إلى بعض الضباط الذين يترددون على فرنسا، وقد اتصل «طارق» ببعض الناشطين الإسلاميين فى فرنسا عارضًا عليهم لقاء هذا المسئول الأمنى الجزائرى؛ لمناقشة سبل التعاون معهم.

وكان «طارق» يتنقل فى تلك الفترة (أواخر ١٩٩٢ وبداية ١٩٩٣) بين دول أوروبية عدة؛ مما أثار تساؤلات بين رفاقه عن كيفية تنقله بهذه السهولة، ومن أين يأتى بالأموال لذلك، خصوصًا أنه كان عاطلًا عن العمل. وقد تبين للشرطة الفرنسية - لاحقًا - أن «طارق» كان ينتقل بجوازات سفر جزائرية عدة؛ إذ عثرت لدى دهمها شقة فى دار إقامة (فوابيه) «ليلى دروز» فى باريس عام ١٩٩٣ على صورة مطبوعة على جوازات سفر بأسماء مختلفة. ولم يعتقل «طارق»، فى تلك المداهمة، إذ كان قد وجد طريقه إلى بلجيكا، وقطن حى «مولينبك» فى بروكسيل. وسرعان ما دهمت الشرطة البلجيكية الحى الذى كان يسكن فيه «طارق»، واعتقلت عديدًا من المشتبه بنشاطهم الإسلامى، ممن كانوا على صلة به. ونجح «طارق» هذه المرة أيضًا فى تفادى الشرطة، وانتقل إلى هولندا، ولكن لم تمر سوى فترة قصيرة على وجوده هناك، حتى اقتفت الشرطة الهولندية أثره وحاولت اعتقاله. وفى هذه المرة أيضًا أفلت «طارق» من شباك الشرطة، فى حين اعتقل أحد الذين كانوا على اتصال به.

وتابع «طارق» حياته السرية متنقلاً من دولة أوروبية إلى أخرى، ساعيًا إلى

شبكات دعم لـ «العمل المسلح» فى أوساط الشباب، ولاسيما الفرنسيين الذين أشهروا إسلامهم، أو الفرنسيين من أصل جزائرى من الجيل الثانى. وعمل طارق فى تلك الفترة على تجنيد الشباب للعمل لمصلحة «الجماعة الإسلامية المسلحة» تحديدًا، وليس «الجماعات المسلحة».. (كانت الوحدة بين الجماعات المسلحة تحت راية «الجماعة الإسلامية المسلحة» قد تمت فى مايو ١٩٩٤)، ويشير إلى أن «التجنيد» كان يعنى جمع الأموال فى المساجد، ومن التجار العرب فى فرنسا، والدعاية للعمل المسلح.

وكان فشل خطف الطائرة الفرنسية من مطار الجزائر فى ديسمبر ١٩٩٤، ومقتل خاطفيها الأربعة على يد فرقة كوماندوز فرنسية فى مارسيليا، قد ترك صدمة وحزنًا فى أوساط الشباب الإسلامى الغاضب؛ مما يراه دعمًا فرنسيًّا للحكم الجزائرى.. بعض الذين جندوا فى فرنسا كانوا من الذين تأثروا بحادثة الطائرة، وكان «طارق» يقول: إنه يعمل بـ «تفويض» من «أمير الجماعة الإسلامية المسلحة» أبو عبد الرحمن أمين (جمال زيتونى). ويذكر المصدر نفسه أنه منذ ذلك الوقت، بدأت تسمع فى أوساط الإسلاميين تهديدات للفرنسيين، وأن الشيخ عبد الباقى صحراوى كان من أول المنددين بها فى الحلقات، التى كانت تعقد فى «مسجد ميرا». وينقل عن صحراوى قوله: «إنه يجب ترك فرنسا بعيدة عن مشاكل الجزائر»، وإنه كان يحذر الشباب من «الاستفزازات والاختراقات»، معتبرًا أن الجالية الإسلامية فى فرنسا كبيرة، وأن أى اعتداء على المصالح الفرنسية سيجعل كل الجالية مستهدفة.

وأكمل «طارق» تجنيد شبكاته قبل منتصف ١٩٩٥، عندما ظهرت بيانات لـ «الجماعة» تهدد فرنسا وتهدر دم بعض ناشطى جبهة الإنقاذ (صحراوى كان ضمن لائحة من تسعة أشخاص، أعلنت «الجماعة» هدر دمهم). وامتدت شبكات «طارق» من «شاس سور رون» إلى «ليل» و«ليون» وضمت عديدًا من الأشخاص، مثل: «على بن فطوم» و«إدريسى» و«خالد قلقال»، وغيرهم من الذين حوكموا فى باريس فى ديسمبر ١٩٩٧، وصدرت عليهم أحكام بالسجن فى أخريات فبراير ١٩٩٨.

وقد التقى «طارق» أحد أصدقائه فى «ايفرى» فى أوائل ١٩٩٥، وطلب منه الانتقال إلى هولندا لإحضار شاب جزائرى، لا يملك تأشيرة دخول إلى فرنسا. وينقل هذا الصديق عن طارق، أنه كان يصف فى ذلك الوقت «الإنقاذ» بالكفر، والشيخ صحراوى بأنه «عميل للفرنسيين» ويتقاعس عن الجهاد، . ويلاحظ أن «طارق» تغير فى شكل لافت؛ إذ كان فى السابق من القريبين من صحراوى ويؤيد «الإنقاذ» ومشاركتها فى الانتخابات، وهو أمر بات يرفضه. وينقل عن «طارق» أيضًا أن مسئولاً جزائريًّا يؤيد الجهاد، قال له: إن فرنسا «لا تفهم سوى لغة القوة، لغة الحديد والنار؛ لكى تغير موقفها من الجزائر». ويذكر أيضًا أن «طارق» لم يحدثه فى ذلك الاجتماع عن نيته القيام بتفجيرات فى فرنسا، ولكن اغتيال الشيخ صحروای، وتفجيرات صيف ١٩٩٥ حصلت بعد وقت قصير من لقائهما فى ايفرى.

ويلاحظ أن دور «طارق» فى التفجيرات لم يكتشف إلا بعد اعتقال «بوعلام ابن سعيد»، الذى تعتقله فرنسا؛ تمهيدًا لمحاكمته بتهمة التورط فى عمليات التفجير.

وينفى المصدر معرفته بـ «خالد قلقال» العضو فى إحدى شبكات «طارق»، الذى قتلته الشرطة خلال مطاردته فى ليون عام ١٩٩٥. ولكنه كان يسمع أن خالد قلقال ـ قبل حصول التفجيرات ـ كان متعطشًا للعمل الجهادى، ويشير إلى أن عضو «شبكة مساندة الجماعة المسلحة» صافى بورضا (حكم بعشر سنوات أمام محكمة الجنح بباريس فى مارس ١٩٩٨) هو من قدم «طارق» إلى «خالد».

واستمر «طارق» مختفيا منذ تفجيرات ١٩٩٥، ولم تنجح جهود الشرطة الفرنسية فى اقتفاء أثره منذ ذلك الوقت. ولكن هناك من يزعم بأن طارق انتقل إلى الجزائر منذ عام ١٩٩٦، وأن وجوده هناك لم يكن سريًّا؛ إذ كان يزور زوجته ووالده باستمرار فى حى الرستمية، ويتردد على مسجد النور فى باب الواد ومسجد الأرقم. وقد حاول «طارق» فى تلك الفترة الاتصال بـ «الجبهة

الإسلامية للجهاد المسلح» («الفدا»)، وهى جماعة مسلحة، توصف بأنها الجناح المسلح لتيار «الجزأرة»، وتتهم بعمليات اغتيال عديدة فى العاصمة. ويبدو أن «الفدا» لم تقبل انضمامه إليها بسبب شكوكها فيه على مايبدو.

وعن مقتل «طارق»، يقول صديق آخر له: إن أهل الحى الذى يسكن فيه «طارق» تبلغوا بمقتله فى الخامس من يونيو ١٩٩٧، عندما جاء رجال بزى مدنى إلى منزل أهله، وطلبوا منهم التعرف إلى جثة ابنهم فى مستشفى عين النعجة العسكرى. ويقول: إن حادثة القتل وقعت أمام فندق الجزائر (سان جورج سابقًا) فى العاصمة فى ٢٧ مايو ١٩٩٧، عندما أطلق مسلحون النار عليه وعلى رفيق له (وليس فى ٢٣ مايو مثلما ورد فى بيان لأجهزة الأمن الجزائرية).

إذا كانت هذه هى إحدى الروايات لقصة «طارق»، فإن ثمة ملاحظة مهمة لابد من إيرادها؛ وهى أن معظم أبطال القصة باتوا فى عداد العالم الآخر، فـ «طارق»، نفسه قتل، وهو أمر تأكد للشرطة الفرنسية بمقارنة البصمات التى قدمتها الشرطة الجزائرية لـ «طارق» بالبصمات التى فى حوزتها. أما «الضابط سوامس» فهو أيضًا توفى فى الجزائر بمرض عضال (السرطان) كان يعانى منه. وكانت صحيفة «ذى أوبزرفر» البريطانية نقلت فى التاسع من نوفمبر ١٩٩٧ عن ضابط سابق فى الاستخبارات الجزائرية، لجأ إلى فرنسا، أن سوامس أشرف على تفجيرات فى فرنسا عام ١٩٩٥. أما الشيخ عبد الباقى صحراوى، فقد اغتيل فى مسجده فى باريس قبل قليل من بدء حملة التفجيرات فى يوليو ١٩٩٥، وتقول نشرات وزعت فى لندن باسم «الجماعة المسلحة»: إن هذه الجماعة مسئولة عن قتل صحراوى والتفجيرات.

وفى باريس، أكد مصدر قضائى فرنسى مطلع على التحقيق فى الاعتداءات الإرهابية، التى شهدتها فرنسا صيف سنة ١٩٩٥، أن الشرطة الفرنسية عثرت عام ١٩٩٣ على جوازات سفر مزورة عليها صورة طارق، ولكن بأسماء مختلفة. وأضاف المصدر أن «توشنت» بقى فى فرنسا حتى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥، عشية

الأعتقالات التى شهدتها مدينة «ليل»، وشملت أعضاء «مجموعة على بن فطوم»، التى تتهمها الشرطة بأنها كانت تعد لعملية إرهابية فى سوق شعبية فى المدينة.

وتابع أن توشنت تنقل بالفعل بن فرنسا وبلجيكا وهولندا، وأنه كان مرتبطاً مباشرة بـ «جمال زيتون» المرتبط بدوره، بحسب المصادر الفرنسية، بـ «رشيد رامدا» (أبو فارس) المعتقل حاليّا فى بريطانيا. وكانت الشرطة البريطانية اعتقلت رامدا فى نوفمبر ١٩٩٥، بناء على طلب فرنسى، ثم اعتقلت فى مارس ١٩٩٦ فرنسيـًا من أصل جزائرى، يدعى «مصطفى بوطرفة»، بناء على طلب فرنسا أيضًا. ويعتقد القضاء الفرنسى أن للرجلين علاقة بتفجيرات ١٩٩٥. وتم ترحيل بوطرفة إلى باريس؛ حيث وضع رسميـًا تحت التحقيق فى التفجيرات (توجيه الاتهام فى فرنسا لا يتم إلا فى المحكمة)، ويستأنف رامدا حاليّا قرارًا بترحيله من فرنسا.

وتابع المصدر القضائى الفرنسى أن توشنت كان مرتبطًا برامدا من جهة، وبـ «رضوان أبو بصير» المسئول فى «الجماعة المسلحة» من جهة أخرى. وأضاف أنه عثر على بصمات توشنت فى مختلف المخابئ، التى داهمتها أجهزة الأمن الفرنسية، خلال حملة التفجيرات؛ مما يؤكد تورطه مباشرة بها. وقال: إن لا دليل يؤكد عمل طارق لأجهزة الأمن الجزائرية، وأن المعلومات التى يملكها القضاء الفرنسى تؤكد أن شبكة التفجيرات «تعمل لمصلحة الجماعة المسلحة».

وقد أكد مسئول فرنسى رفيع المستوى، أن لدى وزارة الداخلية الفرنسية أدلة واضحة على تورط توشنت، والجماعة الإسلامية المسلحة فى العمليات الإرهابية فى فرنسا فى ١٩٩٥.

وعلى أية حال، ومهما كانت حقيقة «طارق».. فإن مما لاشك فيه أن «طارق» حيّا لم يزده موته إلا غموضًا، لا ينهيه إغلاق ملفه قانونيـًا بالحكم الذى صدر مؤخرًا عن محكمة باريس بسجنه غيابيـًا عشر سنوات.

* * *